تَوصيف للمحافظات في مؤشرّ العَودة

ديناميكيّات العَودة في محافظة أربيل

حزيران ٢٠٢١

مـؤشرّ العـودة، أداة مصمّمـة لقيـاس خطـورة الظـروف في مناطـق العـودة. ويسـتند هـذا المـؤشرّ عـلى ١٦ مـؤشرّ مجمّعـة في مقياسـين: الأوّل هـو، سُـبل العيـش والخدمـات الأساسيّة؛ فيـما يتمحـوَر المقيـاس الثـاني حـول قضايـا التماسـك الاجتماعـي وتصـورّات السـلامة والأمـن. ويسـتخدم المـؤشرّ نمـوذج الانحـدار لتقييـم تأثـير كل مـؤشرّ مـن تلـك المـؤشرّات في تسـهيل أو منـع العـودة. وينتقـل المـؤشرّ مـن الصفـر (اسـتيفاء جميـع الظـروف الأساسـيّة للعـودة) إلى ١٠٠ (عـدم اسـتيفاء الظـروف الأساسـية للعـودة). وتشـير الدرجـات الأعـلى في المـؤشرّ إلى ظـروف معيشـيّة أكـثر قسـوة للعائديـن. وتُصنَّـف درجـات مـؤشرّ الخطـورة إلى ثـلاث فئـات: "منخفضـة" و "متوسّـطة" و "عاليـة" (التـي تتضّمـن أيضـاً "عاليـة جـداً). لمزيـد مـن المعلومات عن مؤشرّ العَودة، يرجى مراجعة "نُبذة عن المنهجيّة".

يقـوم مـؤشرّ العَـودة بتحليـل العَـودة في محافظـة معيّنـة. ويركّـز هـذا التقريـر عـلى ديناميكيّـات العَـودة في محافظـة أربيـل. يتنـاول القسـم الأوّل منـه نُبـذة عـن الأوضـاع في جميـع أنحـاء المحافظـة في نهايـة عـام ٢٠٢٠، ومقارنـة بالأرقـام عـن خطـورة ظـروف المعيشـة خـلال عـام ٢٠٢٠ (مـن ٣١ /١٢/ ٢٠١٩ إلى ٣١ /١٢/ ٢٠٢٠). كـما يحـدّد مناطـق عـدم العـودة المسـجلّة مـن قبـل فـرَق التقييـم السريـع والاسـتجابة (RARTs) التابعـة للمنظمّـة الدوليّـة للهجـرة، إضافـة إلى المواقـع التـي تـمّ تقييمهـا حديثـاً، والعائديـن الذيـن يعيشـون في ترتيبـات إيـواء حرجـة، والنازحـين والمهجرّيـن الذين تستضيفهم المحافظة.

أمّا القسـم الثـاني مـن هـذا التقريـر، فمخصّـص لمجموعـات الوافديـن مـن المخيّـمات بعـد إغلاقهـا منـذ منتصـف تشريـن الأول. ويسـلّط الضـوء عـلى الظـروف المعيشـيّة للوافديـن الجُـدد، إمّـا بعـد عودتهـم إلى قراهـم ومدنهـم الأصليـة، أو بعـد وصولهـم إلى مواقـع نـزوح جديـدة. أمّـا القسـم الثالـث مـن التقريـر فيعـرض تحليـلاً للظـروف عـلى مسـتوى الأقضيـة، ويركّـز عـلى الدوافـع الرئيسـيّة لخطـورة الظـروف في النواحي والتغيرّات التي حدثت بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠.

تصنيف الظروف في مناطق العَودة

بلـغَ العـدد الإجـماليّ للعائديـن في محافظـة أربيـل في كانـون الأوّل ٢٠٢٠، ٥٤,٣٣٦ فـرداً عائـداً مـن أصـل ٤,٨٣ مليـون عـلى الصعيـد الوطنـي، موزّعـين عـبر٦٧ موقعـاً ضمـن قضـاء واحـد.[1] ويمثـلّ هـذا العـدد، ثـاني أقـلّ عـدد مـن العائديـن مقارنـة بالمحافظـات الأخـرى، بنسـبة ١٪ مـن جميـع العائديـن في العـراق (الشـكل ١). وارتفـع عـدد العائديـن في أربيـل خـلال الفـترة بـين كانـون الأوّل ٢٠١٩ وكانـون الأوّل ٢٠٢٠، بمقـدار ٩,٣٧٨ فـرداً، وهـذه أعـلى زيـادة مـن حيـث العائديـن مقارنـة بجميـع المحافظـات الأخـرى. وتمتـاز أربيـل مـن بـين المحافظـات الأخـرى بكونهـا حققّـت أعـلى نسـبة مـن العـودة خـلال عـام ٢٠٢٠ مقارنـة بالعـام المـاضي، حيـث عـاد ٣,١٧٤ فرداً خلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٨ وكانون الأوّل ٢٠١٩.

لشكل (١): نسبة العائدين حسب المحافظات

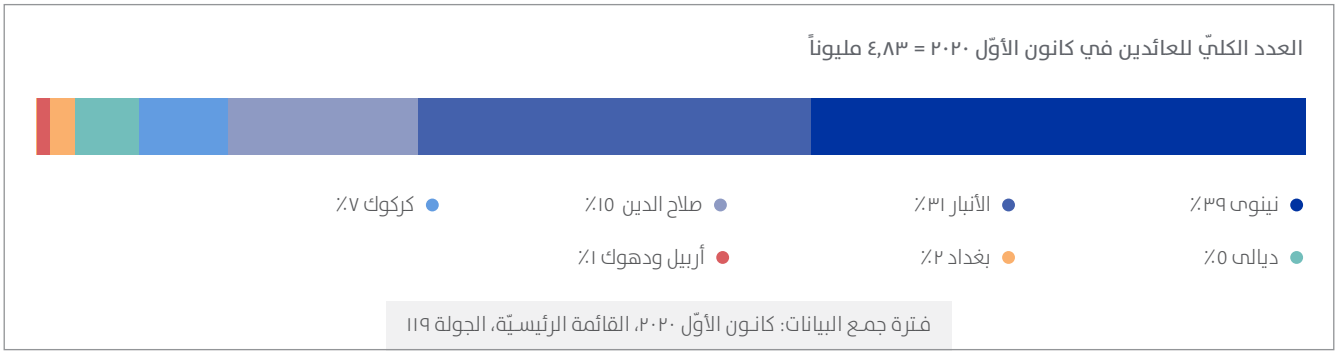

١ الجولة ١١٩ للقائمة الرئيسيّة (تشرين الثاني – كانون الأوّل ٢٠٢٠).

العائدون في ظروف شديدة الخطورة

خلال الجولة ١١ لمؤشرّ العودة التي جرَت بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠، تمّ تقييم ٦٧ موقع عَودة في أربيل. ولوحِظ أنّ ١٢ موقعاً فقط من هذه المواقع، يعانون من ظروف قاسية.[٢] إذ تستضيف محافظة أربيل ١,١٧٠ عائداً يعيشون في ظروف عالية الخطورة؛ وبمصطلح آخر فأن ذلك يعني ٢٪ من العائدين في أربيل عادوا إلى مواقع مصنّفة على أنّها عالية الخطورة، ونسبة ٨٪ إلى مواقع متوسّطة الخطورة، و٩٠٪ إلى مواقع منخفضة الخطورة. ويعتبرَ وهذا التوزيع للعائدين ضمن فئات الخطورة، أقلّ كثيراً من المتوسّط الوطنيّ الذي يشير إلى أنّ١٠٪ من العائدين يعيشون في مواقع عالية الخطورة، و٤١٪ يعيشون في مواقع متوسّطة الخطورة (الشكل ٢).

لشكل (٢): نسبة وأعداد العائدين حسب فئة الخطورة في محافظة أربيل

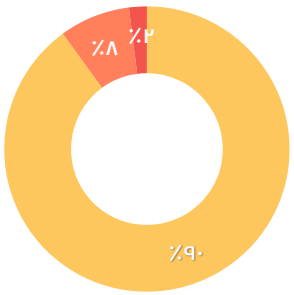

	عالية	متوسّطة	منخفضة
العائدون	١,١٧٠	٤,١٢٨	٤٩,٠٣٨
المواقع	١٢	٢١	٣٤

شهدت محافظة أربيل خلال عام ٢٠٢٠ انخفاضاً طفيفاً في عدد العائدين الذين يعيشون في مواقع عالية الخطورة (الشكل ٣). وخلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠، سُجِّل انخفاض قدره ١,٢٥٤ فرداً يعيشون في ظروف بائسة. ولوحِظت زيادة في عدد العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية خلال الجولة التي جرت في أيّار وحزيران ٢٠٢٠، بسبب تفشّي جائحة كورونا وما تبع ذلك من إغلاق وحَجر وحظر تجوّل، أدّت إلى تدهور ظروف العمل وتغيّرات في الحياة اليوميّة العامة. مع ذلك، ازداد عدد العائدين في أربيل بشكل كبير خلال أيّار – حزيران ٢٠٢٠ بمقدار ٨,٢٣٢ فرداً، الأمر الذي يشير إلى أنّ القيود المفروضة داخل المحافظة لم تقف حائلاً دون العودة.

الشكل (٣): توجهّات العودة سنويّاً في محافظة أربيل، حسب فئة الخطورة

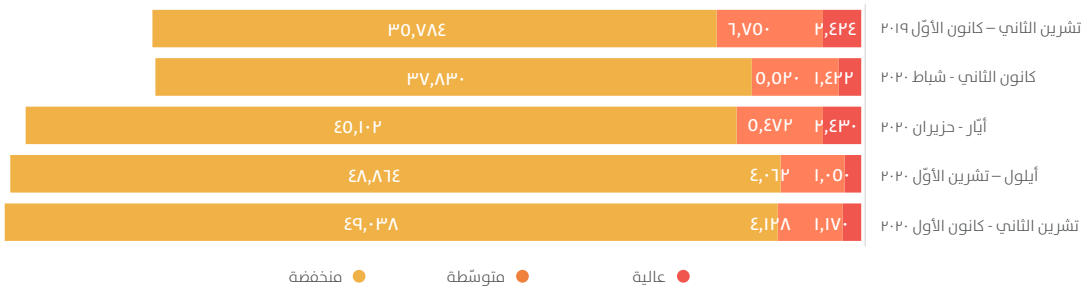

مواقع اللاّعَودة، والمواقع المُقيَّمة حديثاً

يُسجَّل الموقع الذي لم يعُد سكّانه النازحون إليه منذ عام ٢٠١٤ حتى الآن، كموقع لا عوَدة.[٣] وكانت مصفوفة تتبّع النزوح قد سجلّت في كانون الأوّل ٢٠١٩، ٢٥ موقعاً في محافظة أربيل لم تشهد أيّ عَودة. وشهِدَ موقعان من هذه المواقع الخمسة وعشرين، عودة خلال عام ٢٠٢٠. وسجلّت مصفوفة تتبّع النزوح خلال عام ٢٠٢٠ أيضاً ٢٣ موقعاً أضافيا لا عَودة في أربيل، فأصبح المجموع ٤٦ موقع لا عودة في كانون الأوّل ٢٠٢٠، وتقع جميعها في قضاء مخمور.

٢ تشير عبارة "الظروف البائسة أو السيئة" الواردة في هذا التقرير إلى الظروف السائدة في المواقع المصّنفة على أنها شديدة الخطورة.
٣ يصعب تسجيل ورَصد هذه المواقع، لعدم وجود مصادر معلومات رئيسيينّ أو سكّان فيها، ويتمّ تحديدها عموماً من خلال الكلام الشفهي.

العائدون الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة

حتىّ كانون الأول ٢٠٢٠، وصلَ ١٥٠ عائداً فقط إلى ترتيبات إيواء حرجة في أربيل، أي أقلّ من ١٪ من مجموع العائدين في المحافظة.[٤] ويعيش ثلثا هؤلاء العائدين في مستوطنات غير رسميّة، بينما يعيش الثلث الباقي في مبانٍ مهجورة أو غير مكتملة.

النازحون والمهجرّون في أربيل

شهدت محافظة أربيل بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠، انخفاضاً في عدد النازحين والمهجريّن من ٢٣٩,٠٥٢ نازحاً ومهجرّاً إلى ٢٣٠,٤٦٩ نازحاً ومهجرّاً. ورغم هذا الانخفاض، لا تزال أربيل تستضيف ثالث أكبر عدد من النازحين والمهجرّين في العراق (١٩٪ من مجموع النازحين الكلي)، حيث يعيش معظمهم (٢١٧,٣٤٤ فردا أو ٩٤٪ من النازحين في المحافظة) في مواقع خارج المخيّمات. ويستضيف قضاء مخمور، وهو قضاء العودة الوحيد، نسبة ضئيلة ٣٪ من النازحين في أربيل، ويعيش جميعهم في المخيّمات (الجدول ١).

الجدول ١: عدد العائدين والنازحين في أربيل حسب الأقضية (كانون الأوّل ٢٠٢٠)

القضاء	معدّل الخطورة (مواقع العَودة)	مجموع العائدين (الأفراد)	اجمالي النازحين خارج المخيّمات (أفراد)	إجمالي النازحين في المخيّمات (الأفراد)	المواقع التي تحوي نازحين أكثرمن العائدين
مخمور	منخفضة	٥٤,٣٣٦	٠	٧,٠٩٠	٠
المجموع		**٥٤,٣٣٦**	**٠**	**٧,٠٩٠**	**٠**

العائدون من المخيّمات، والعلاقة مع درجة الخطورة[٥]

وصول النازحين من المخيّمات إلى أماكن تقع خارج المخيّمات في محافظة أربيل

خلال الفترة بين تشرين الثاني وكانون الأوّل ٢٠٢٠، سجلّت مصفوفة تتبعّ النزوح وصول ٣٦٦ عائداً (٦١ أسرة) من كافة مخيمّات البلاد إلى أماكن تقع خارج المخيّمات في أربيل.[٦] وجاءت معظم تلك التحرّكات نتيجة لإغلاق المخيّمات وتوحيدها منذ منتصف تشرين الأوّل ٢٠٢٠. وعادَ جميع هؤلاء إلى مناطقهم الأصليّة، ولم ينتقل أيّ منهم إلى مواقع أخرى. وإضافة إلى إغلاق المخيّمات ورغبة بعض النازحين في العودة إلى ديارهم بسبب تحسّن الأمن في مناطق الأصل، هناك عامل ملحوظ باتجاه مغادرة المخيّمات يرتبط بقيود الحركة المفروضة لإحتواء جائحة كورونا. أذ ساهمت هذه القيود في الحدّ من قدرة النازحين على العمل خارج المخيّمات أو التنقل بحرّية بين منطقة الأصل ومنطقة النزوح، الأمر الذي دفعهم نحو العَودة إلى مناطق الأصل. واستقبل قضاء مخمور جميع العائدين من مخيمّات أربيل.

الشكل ٤: عدد الأفراد الوافدين من المخيّمات إلى أقضية أربيل (تشرين الثاني – كانون الأوّل ٢٠٢٠)

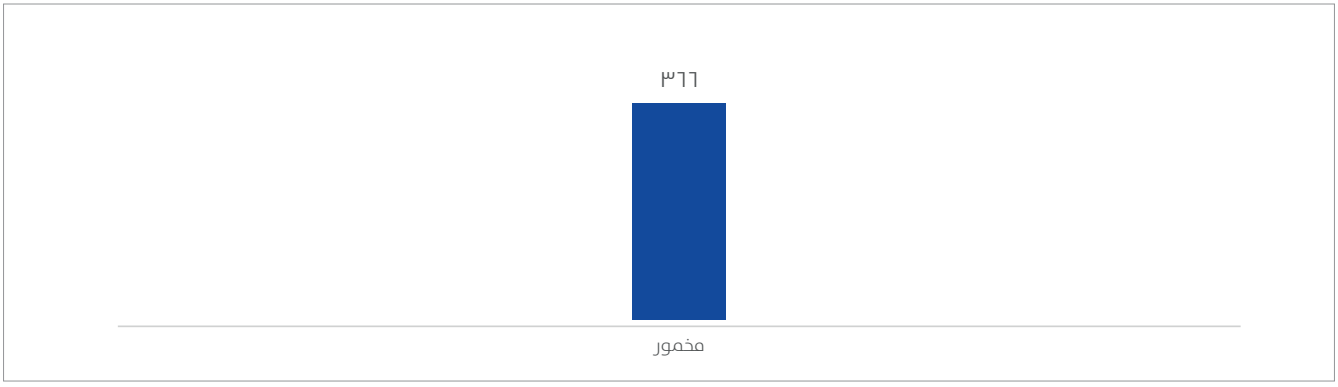

٤ تشمل ترتيبات الإيواء الحرجة، المستوطنات غير الرسميّة والمباني الدينيّة والمدارس والمباني غير المكتملة أو المهجورة. والخيام والكابينات وغيرها من أنواع المأوى المؤقت؛ فضلاً عن المباني التي تضررّت دمرّت بشدّة أو المساكن المعتادة والإقامة الإيجار على المدى الطويل غير الصالحة للسكن (لها نفس خصائص المباني غير المكتملة أو المتضررّة بشدة).

٥ يرجى الرجوع إلى تقرير تتبع حالات الطوارئ عن حركة النازحين في المخيمات لمزيد من التفاصيل عن الوافدين الجدد منذ بدء إغلاق المخيمات في منتصف تشرين الأول.

٦ الجولة ١١٩ للقائمة الرئيسيّة (تشرين الثاني – كانون الأوّل ٢٠٢٠).

الخارطة ١: مواقع أربيل التي قدِمَ إليها الأفراد العائدون من المخيّمات خلال الفترة تشرين الثاني وكانون الأوّل ٢٠٢٠

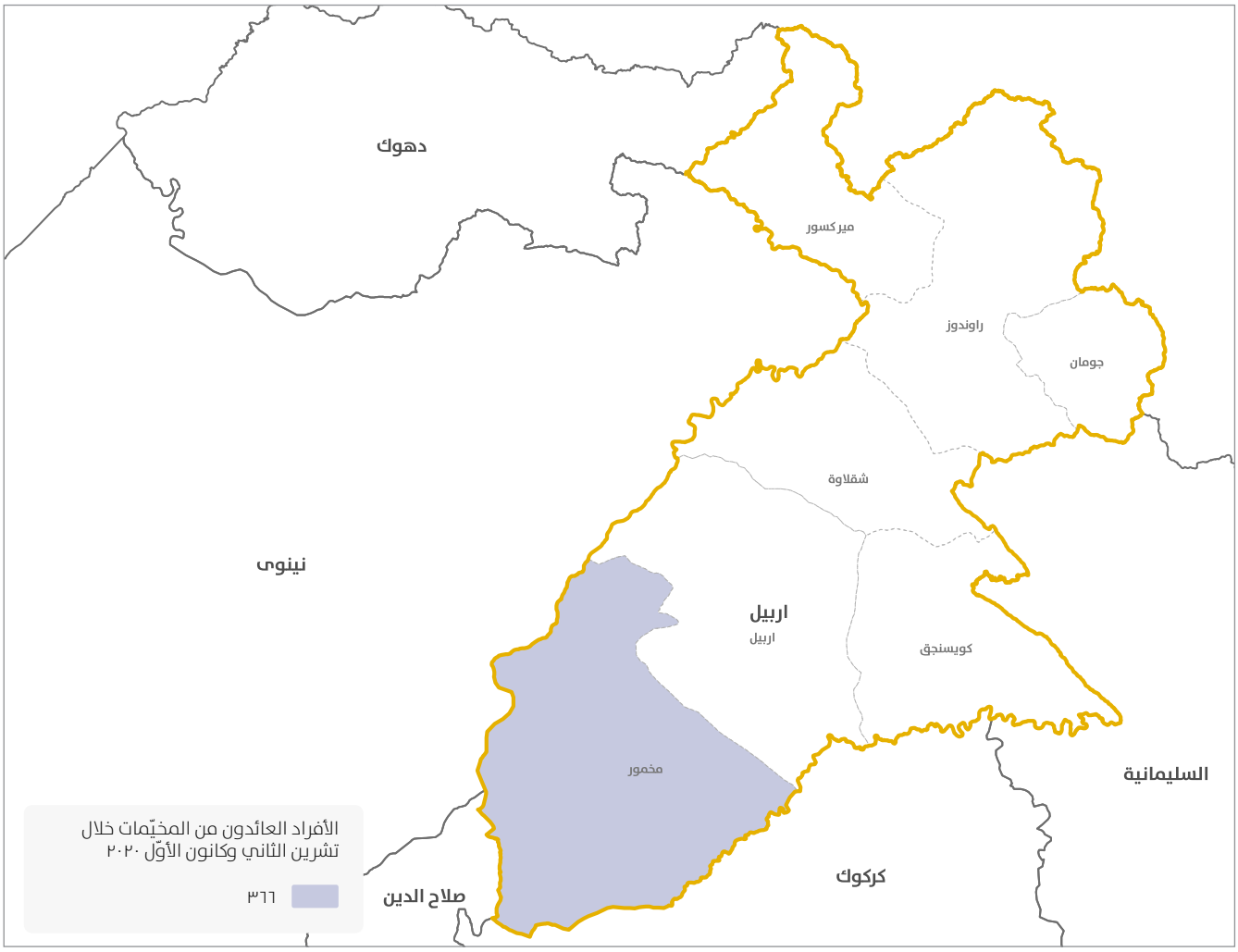

خطورة الظروف في مواقع الوافدين من المخيّمات (بين تشرين الثاني وكانون الأوّل ٢٠٢٠)

أستقر في أقل تقدير ١٨٦ فرداً من الوافدين من المخيّمات في مناطق متوسّطة الخطورة خارج المخيّمات في أربيل؛ أي ٥١٪ من اجمالي عدد العائدين من المخيّمات (الشكل ٥). واستقرّ الآخرون وعددهم ١٨٠ فرداً (٤٩٪) في مناطق منخفضة الخطورة.

الشكل ٥: توزيع الوافدين الجدد من المخيّمات إلى مواقع خارج المخيّمات في محافظة أربيل حسب فئة الخطورة

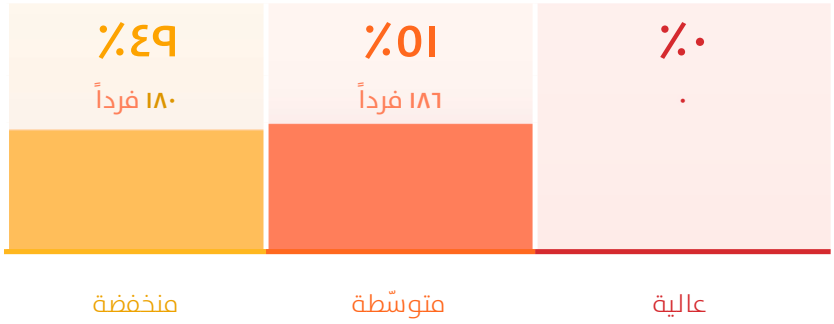

على مدار عام ٢٠٢٠، وصل ١,٥٣٦ عائداً (٢٥٦ أسرة) من المخيّمات إلى مناطقهم الأصليّة في أربيل؛ كما وصل ٧,٨٤٢ عائداً (١,٣٠٧ أسرة) من مواقع خارج المخيّمات. وحالياً يعيش ٤٨ فرداً (٣٪) من الذين عادوا من المخيّمات عام ٢٠٢٠ في ظروف شديدة الخطورة مقارنة مع ١,١٢٢ فرداً (١٤٪) من العائدين من مواقع خارج المخيّمات إلى أربيل (الشكل ٦). وكان جميع العائدين من المخيّمات ومن خارج المخيّمات قد عادوا إلى قضاء مخمور.

الشكل ٦: العائدون إلى أربيل في ٢٠٢٠ من المخيّمات وخارج المخيّمات بحسب فئة الخطورة (كانون الأوّل ٢٠١٩ – كانون الأوّل ٢٠٢٠)

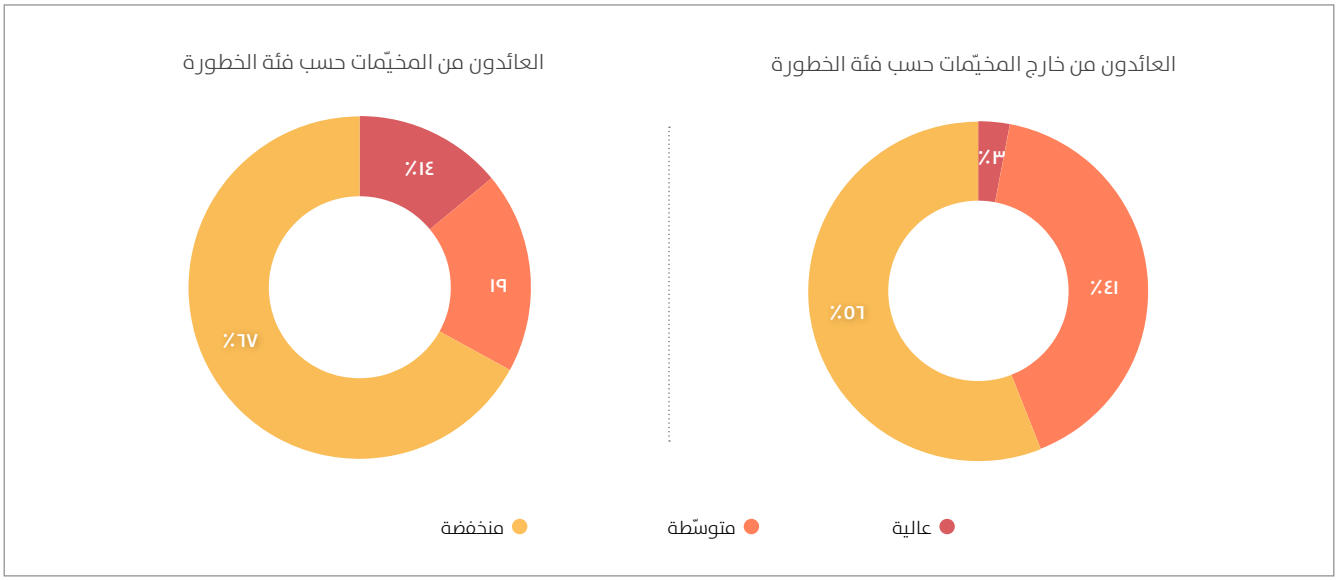

خطورة الظروف على مستوى الأقضية

لغاية كانون الأوّل ٢٠٢٠، كان مخمور، القضاء الوحيد في أربيل الذي يستضيف العائدين (الجدول ٢). ويعيش ٢٪ من العائدين في مخمور في ظروف شديدة الخطورة، و ٨٪ من العائدين يعيشون في ظروف متوسّطة الخطورة؛ بينما يعيش ٩٠٪ منهم في ظروف منخفضة الخطورة (الشكل ٧).

الجدول ٢: عدد العائدين في محافظة أربيل بحسب الأقضية وفئة الخطورة[٧]

القضاء	خطورة عالية	خطورة متوسّطة	خطورة منخفضة	عدد العائدين
مخمور	١,١٧٠	٤,١٢٨	٤٩,٠٣٨	٥٤,٣٣٦
جميع الأقضية	**١,١٧٠**	**٤,١٢٨**	**٤٩,٠٣٨**	**٥٤,٣٣٦**

الشكل ٧: نسبة العائدين بحسب الأقضية وفئة الخطورة في محافظة أربيل

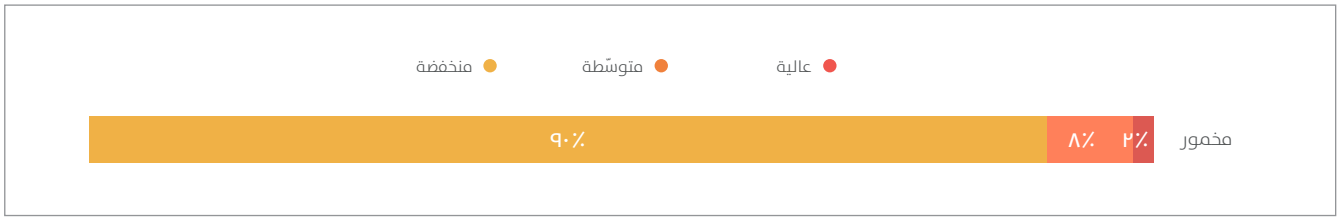

٧ لا يشمل هذا المجموع سوى العائدين في المواقع التي تمّ تقييمها وفقاً لمؤشرّ العودة، ولا يمثلّ العدد الإجمالي للعائدين في أربيل، حيث لم يتّم تقييم بعض المواقع.

التباين على مستوى الأقضية بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠

يركزّ التحليل المعروض في هذا القسم على خطورة الظروف بشكل عام في كل قضاء من أقضية أربيل، إضافة إلى العوامل الرئيسيّة التي تساهِم في تلك الظروف، والتغيّرات التي حدثت بشكل خاصّ في الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠.[٨]

الخارطة ٢: أقضية أربيل بحسب فئة الخطورة

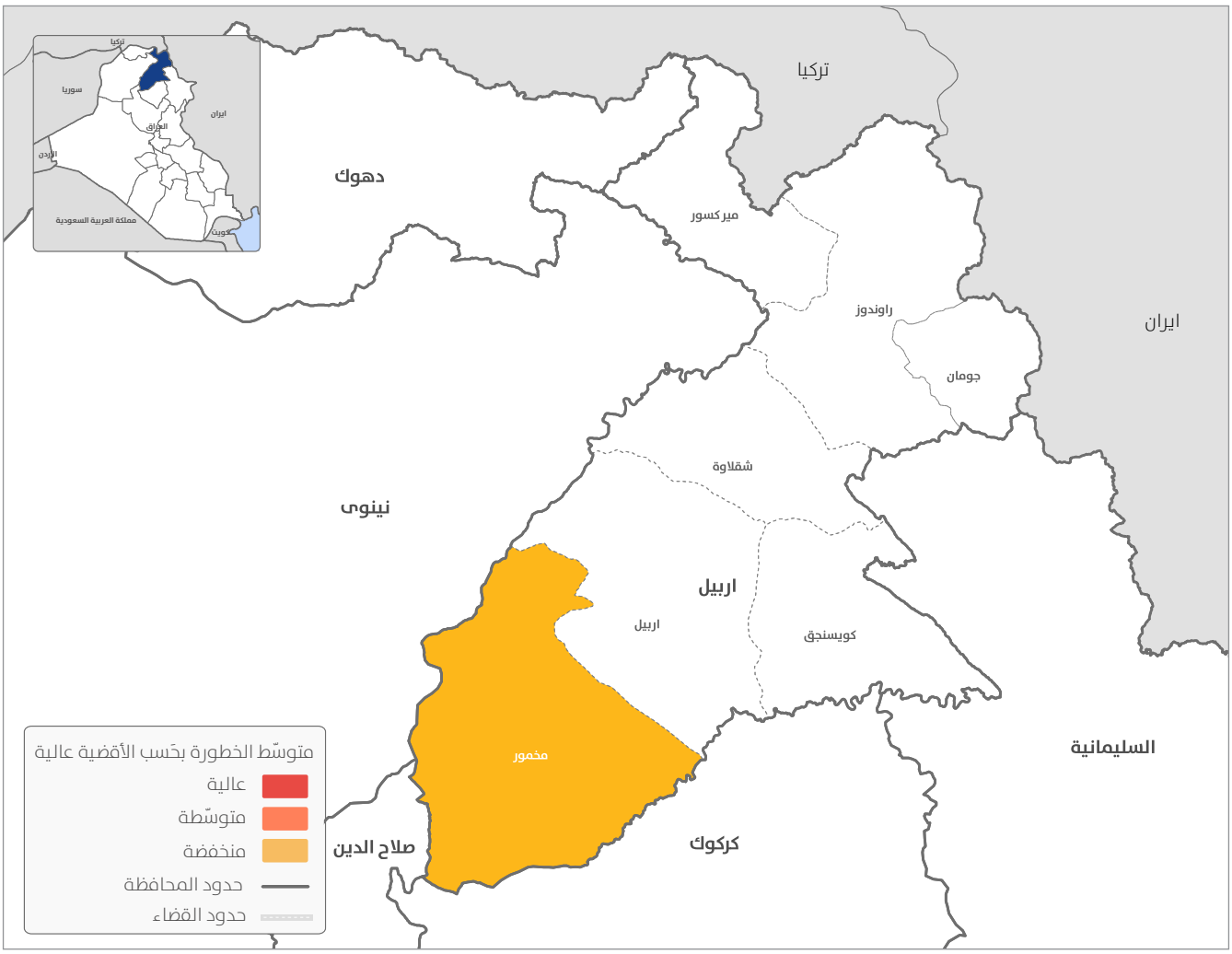

٨ دوافع الخطورة مؤشرّة بحَسب النواحي؛ وهي توفرّ معلومات عن الظروف المعيشيّة التي تساهم في خطورة الظروف من أجل تكوين معلومات أفضل عن التدخلاّت. فكلّ دافع من تلك الدوافع يتكوّن من عدّة مؤشرّات لمؤشرّ العودة، ويأخذ في الاعتبار تأثير كل مؤشرّ منها في تسهيل أو منع العودة وعدد العائدين في الناحية.

الشكل ٨: الخطورة الاجماليّة بحَسَب أقضية أربيل خلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠

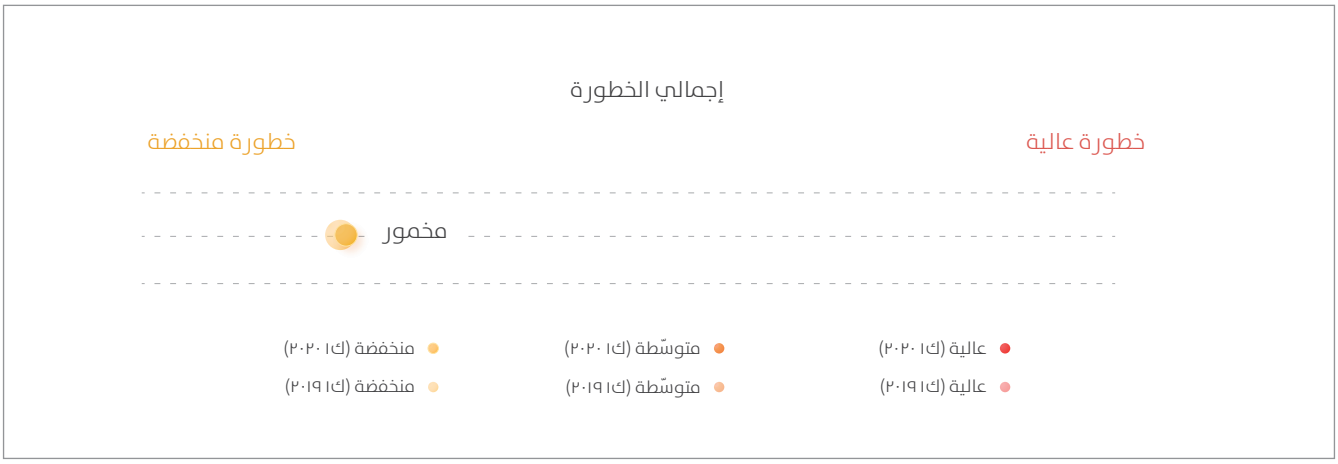

التباين في دوافع الخطورة على مستوى النَواحي خلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠

قضاء مَخمور

بشكل عام خلال كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، بقيَ **قضاء مَخمور** مستقرّاً من حيث الخطورة المنخفضة. وعلى مدار عام ٢٠٢٠، بقيت الخطورة الإجمالية في ناحية **الكوير** منخفضة. وفي الفترة بين أيّار وحزيران ٢٠٢٠، كانت هناك زيادة في الخطورة فيما يتعلّق بالخدمات الأساسيّة، ويُعزى ذلك على وجه التحديد إلى قلّة عدد العائدين القادرين على الوصول إلى المياه الجارية، إضافة إلى سوء توفير الخدمات الحكومية وندرة فرص العمل في الناحية. كما بقيت معدلاّت الخطورة منخفضة في ناحية مركز مَخمور على مدار عام ٢٠٢٠، رغم تباين بعض العوامل. ويُعزى ذلك إلى تحسّن الخدمات الأساسيّة والماء والكهرباء. ويُعّد عدم القلق بشأن الألغام والذخائر غير المنفجرة عاملاً رئيسيّاً لتحسّن مستويات القلَق المتعلقة بالسلامة والأمن، خلال أيلول وتشرين الأول ٢٠٢٠، وبقائها كذلك طوال الفترة المتبقيّة من العام. غير أنّ من الصعب تفسير التفاقم الطفيف في الخطورة المتعلّقة بمعدلاّت دَمار المساكن، ويُعزى ذلك إلى التدفق المرتفع نسبياً للعائدين الجُدد إلى الناحية، والذين فوجئوا بما حلّ من دَمار لمساكنهم المعتادة. وتعرضّت ناحية **قراج** لأقسى الظروف، ثّم شهدت تحسّناً في جميع العوامل، باستثناء السلامة والأمن خلال عام ٢٠٢٠. وازدادت المخاوف بشأن مصادر العنف ووجود الألغام والذخائر غير المنفجرة في أيّار وحزيران ٢٠٢٠، وبقيت مرتفعة نسبيّاً طوال الفترة المتبقيّة من عام ٢٠٢٠. مع ذلك، سجلّت ناحية قراج أيضاً تحسّناً كبيراً في مستويات دَمار المَساكن، وتعافي الأنشطة الزراعيّة، وتوفير الخدمات الحكوميّة، وعودة الحياة العامة اليوميّة.

مِخمور	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
الكوير	منخفضة	منخفضة	متوسّطة	منخفضة ▼	منخفضة	منخفضة
مركز مخمور	منخفضة	منخفضة ▼	منخفضة	منخفضة ▲	منخفضة ▲	منخفضة
قراج	منخفضة ▲	متوسّطة ▲	متوسّطة ▲	منخفضة ▲	منخفضة ▼	منخفضة ▲

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

المنظمّة الدوليّة للهجرة – العراق

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

المكتب الرئيسي في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدولية – بغداد – العراق

@IOMIraq

تنصل

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، هي آراء المؤلّفين ولا تعبّر بالضرورة عن آراء المنظمّة الدوليّة للهجرة. وإنّ التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمّة الدوليّة للهجرة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.

تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعمهما المستمر.

٢٠٢١ ©المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.